ملخص ورقة السياسات

الصندوق العربي في تمويل التنمية في الدول العربية: سبل مواجهة أزمة المديونية وآليات التمويل البديلة

محمود سامي نابي، وفيق سليمان، معزرمضاني، وهدى آل رشيد

أبريل 2024

يقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الصندوق العربي) بتقديم تمويلات لدعم التنمية المستدامة في الدول العربية، التي تأثرت مديونيتها الخارجية جراء الأزمات العالمية. بدءًا من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وصولاً إلى جائحة كوفيد-19، التي دفعت الدول إلى زيادة الإنفاق العام على مختلف القطاعات لمواجهة تداعياتها.

إلى جانب الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ولجوء البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، مما زاد من تكلفة التمويل بشكل كبير وأثر ذلك سلبًا على الاقتصادات العربية. ولمواجهة هذه الضغوط المالية، اضطرت العديد من الدول العربية إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية ما أدى إلى تفاقم الدين الخارجي وأعباء خدمته.

وضع المديونية الخارجية في الدول العربية

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة 5.5 في المائة ليصل إلى نحو 412.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بنحو 390.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وبلغ متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة حوالي 59.2 في المائة خلال عام 2022. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، لتسجل نحو 11.2 في المائة لمتوسط الدول العربية المقترضة.

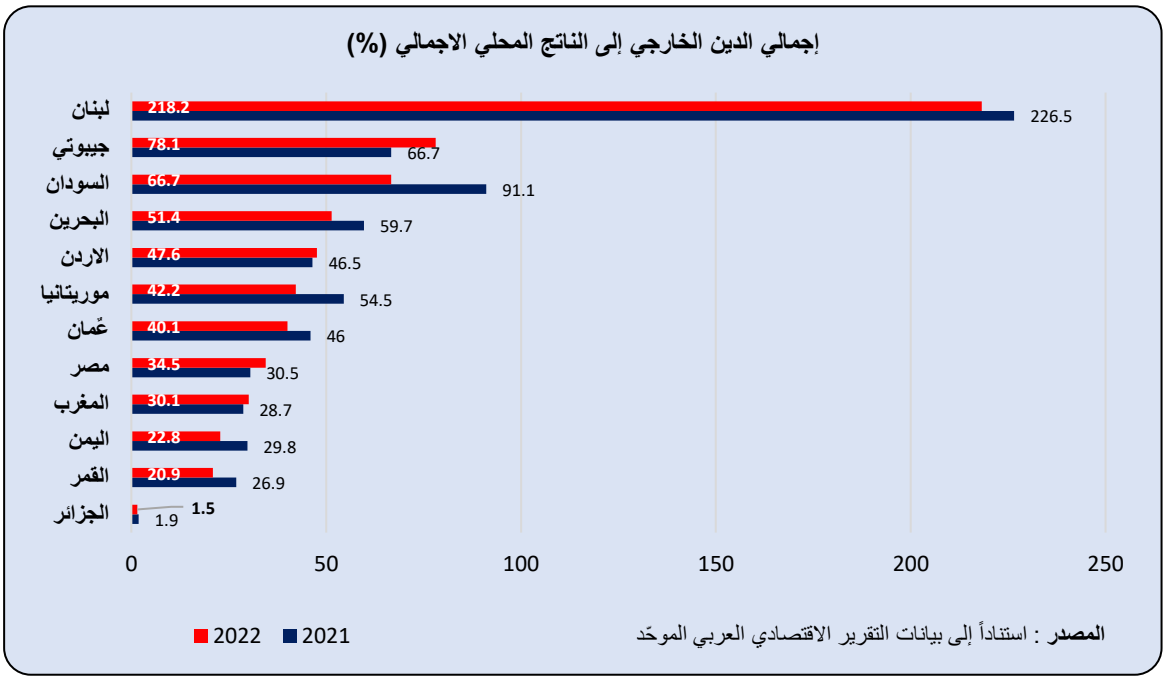

Ref. 2025-03-00681

دور الصندوق العربي في مخاطر استدامة الدين وتوصيات ورقة السياسات

ارتفعت الدول العربية المتعثرة من 3 دول في عام 2010 إلى 6 دول في عام 2023، مما أثر بدرجة كبيرة على عائد محفظة القروض والسيولة. قدمت الورقة العديد من **التوصيات للتعامل مع الدول الأعضاء المتخلفة** عن سداد ديونها، وهي على النحو الآتي:

- تطوير إطار موحّد على المستوى العالمي للمتابعة والاستشعار المبكر للمخاطر والتقلبات المالية والمناخية، حيث يتم من خلال هذا الإطار تفعيل آلية للتدخل السريع للحدّ من وقوع الأزمات.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قدَّم مقترحاً بإنشاء مؤسسة تابعة للأمم المتحدة تهتم بصياغة حلول للديون السيادية في عام 2015. وأعاد الأمين العام للأمم المتحدة إحياء هذا المقترح في عام 2020. كذلك تم اقتراح إطار لتخفيف عبء الدين يتماشى مع تمويل التعافي الاقتصادي المستدام والصديق للبيئة، ويرتكز على ثلاث ركائز رئيسة:
  1. الإعفاء من الديون الثنائية مقابل التزام الحكومات القيام بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وتبني سياسات تتناسب مع أهداف التنمية المستدامة.
  2. التزام الدول الراغبة في تخفيف الديون الثنائية بتقديم الحوافز الضرورية لإشراك الدائنين من القطاع الخاص في تخفيف الديون الخاصة.
  3. ضمان استمرارية تدفق التمويل من المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الأخرى لتمويل النفقات الحكومية التي لا تشمل سداد الديون السيادية تجاه الدائنين من القطاع الخاص.
- قدَّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اقتراحاً باستخدام السندات السيادية المرتبطة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة من أجل حشد التمويلات العامة والخاصة لتحقيق استراتيجيات الدول، والمصدرة في مجال التنمية المستدامة.
- بعض الدول النامية، قامت بإصدار سندات ضمان مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي، بحيث يرتفع سعر فائدتها عندما يزيد النمو الاقتصادي عن نسبة محددة.

إضافة إلى ذلك، قدَّم الصندوق العربي عرضاً يتمثل بمُقايضة الديون بين الدول المستدينة والصندوق العربي والقطاع الخاص، حيث يتم من خلالها تحويل مدفوعات الدين الخارجي إلى استثمارات محلية تساعد في تخفيف حِدَّة الديون بحيث يشارك الدائنون في ملكية وإدارة المشاريع.

الآليات البديلة لتمويل التنمية في الدول العربية

تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن فجوة تمويل أهداف التنمية يُتوقَّع أن تصل إلى 4.9 تريليون دولار سنويًا خلال الفترة 2020-2025، بزيادة تقدر بنحو 400 مليار دولار مقارنة بتقديرات عامي 2019-2020.

وفي هذا السياق، اعتمد الصندوق آلية لتمويل مشاريع القطاع الخاص تهدف إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة، من خلال التركيز على ثلاثة مجالات رئيسة ذات أهمية استراتيجية:

- تنمية رأس المال البشري
- دعم الصادرات
- تنمية مشاريع البنية التحتية

Ref. 2025-03-00681

وتكمن أهمية هذه الاستراتيجية في تضييق فجوة التمويل، وتعزيز التنمية المستدامة، وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للتمويل في الدول العربية. إضافة إلى تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص عبر مجالات معينة، وذلك من خلال تقديم الضمانات المشروطة التي تتوافق هذه الاستثمارات مع القطاعات التنموية ذات الأهمية التي يحددها الصندوق العربي.

الحاجة إلى آلية جديدة لتمويل التجارة البينية

يعتبر إجمالي التجارة البينية العربية السلعية (الصادرات والواردات) أقل من المستوى المطلوب، حيث بلغت حصتها حوالي 12.04 في المائة من إجمالي التجارة السلعية العربية في عام 2021. من جانب آخر، يعتبر تمويل السلع الإنتاجية والرأسمالية الأقل في الدول العربية وبلغت حصتها حوالي 4.0 في المائة من إجمالي التمويل في عام 2022، بالمقابل بلغت نسبة تمويل السلع الاستهلاكية والمواد الخام، والسلع الوسيطة حوالي 55 و41 في المائة على التوالي.

وفي هذا الصدد، **يمكن أن يقوم الصندوق العربي بطرح مبادرة** ضمن برنامج تمويل التجارة العربية تهدف إلى تطوير آلية تمويلية لتعزيز فرص التجارة البينية، خاصة مُنتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. على أن تكون هذه المبادرة مُكمّلة لشبكة معلومات التجارة العربية الخاصة بالآلية المالية المتطورة لتمويل التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، وعلى أن يتم تخصيص النسب للتجارة والاستثمار البيني.

فيما يخص تفعيل الآليات المبتكرة للتمويل المستدام، حيث تعتبر المصادر التقليدية للتمويل الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، مثل التمويل الحكومي، القروض التقليدية، والاستثمارات الخاصة، غير كافية بمفردها لتحقيق الأهداف، لذا برزت الحاجة إلى اعتماد مصادر تمويلية مبتكرة تتكامل مع المصادر التقليدية مثل التمويل المستدام المبتكر والذي يتضمّن التمويل المختلط والسندات المرتبطة بالاستدامة وأدوات التمويل الخيري والإسلامي.

وفي هذا الجانب، **يمكن للصندوق العربي تعزيز التعاون مع المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية** لتجميع الموارد والتمويل المشترك لمشاريع التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتمويل رأس مال صناديق الشراكات بين القطاع الخاص والعام.

Ref. 2025-03-00681